

سعيد يتعهد بقانون انتخاب ورئيس حكومة واستمرار التدابير





تونس: الخليج، وكالات

تعهد الرئيس التونسي قيس سعيد بأنه سيقدم قانوناً جديداً للانتخابات، وأنه وضع قوانين انتقالية بينما ستظل إجراءات الطوارئ سارية.

وقال سعيد في خطاب من محافظة سيدي بوزيد (وسط) مهد ثورة 2011: إن «هذه التدابير الاستثنائية ستواصل وقد تم وضع أحكام انتقالية، وسيتم تكليف رئيس حكومة ضمن أحكام انتقالية تستجيب لإرادتكم وسيتم وضع مشروع انتخابي جديد». وأضاف سعيد: «تم وضع أحكام انتقالية، وسيتم تكليف رئيس حكومة وستكون أحكام انتقالية». «تستجيب إلى إرادتكم...سيتم وضع مشروع قانون انتخابي جديد

ومضى يقول: «ما أقوله اليوم هو في صلب الدستور، ولا يمكن أن يقولوا إنه انقلاب، وكيف يكون الانقلاب بالدستور». «ونص الدستور

ما إن أنهى سعيد كلمته حتى توالى التحليلات بشأن الهدف الحقيقي لهذه الخطوة

وقال أستاذ القانون الدستوري عطيل ظريف: إن المسألة تحيل إلى فرضيتين، إما تعليق الدستور و سن تنظيم مؤقت للسلطة العمومية يحترم ما ورد في الدستور من حقوق وحرريات في انتظار وضع دستور جديد. وإما اعتبار التنظيم المؤقت للسلطة هو أحد التدابير الاستثنائية ولكن حينها تكون في ظل الدستور الحالي ولا ننتقل من مرحلة تأسيسية الى أخرى.

وتوقع أستاذ القانون الدستوري رابع الخرايفي أن يصدر سعيد قانوناً مؤقتاً لتنظيم السلطات العمومية يمارس بمقتضاه السلطة التشريعية والتنفيذية

لحظة تأسيسية

من جهة أخرى، أفاد الرئيس السابق للهيئة العليا المستقلة للانتخابات وأستاذ القانون الدستوري شفيق صرصار، يوم أمس الأول الاثنين، أن عدم وضوح الرؤية حول خيارات الرئيس سعيّد يجعلنا أمام ثلاثة خيارات ممكنة لعلّ أقربها تعديل الدستور؛ وذلك بالعودة إلى تصريحاته التي قال فيها إنّه لا مجال للعودة إلى ما قبل 25 يوليو/ تموز وأنّه سيحترم الدستور، وهو ما يجعل فرضية تعديل النصّ الدستوري الأكثر ترجيحاً

وإلى جانب فرضية تعديل الدستور، أوضح صرصار أنّه يمكن للرئيس البقاء ضمن خيار الفصل 80 وحلّ البرلمان عبر تركيب سياسي قانوني من خلال عرض حكومة على البرلمان، وضمان عدم نيلها الثقة ليتم حله

أمّا الفرضية الثالثة فهي تقتضي اعتبار 25 يوليو لحظة تأسيسية، وإعداد مشروع دستور جديد

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024